

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٩١

يربط موازنة هيئة القطاع العام للسبتمبر والضوابط

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى ،)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسبتمبر والضوابط للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١١١٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون ومائة وثلاثة عشر ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) حملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٨٢٣٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٦٤٣٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون ألفاً من الجنيهات) بالباب الثالث - استخدامات استثمارية .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليون وثلاثة وتسعون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره عشرون ألفاً من الجنيهات) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة ١٥٠٠٠ جنيه .
- (ب) جملة الباب الرابع : قروض وتمهيلات ائتمانية ٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام في اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى في غير الأغراض المنصبة لهما

(المادة الرابعة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وذلك بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للسبتمبر والضوابط
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

١٩٩١/٩٠		١٩٩٢/٩١		١٩٩١/٩٠		١٩٩٢/٩١	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	الإيرادات	الإيرادات	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	الاستخدامات	الاستخدامات
١٦٣٠٠٠٠٠	١٠٩٣٠٠٠٠	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة الإيرادات الجارية (١) ...	(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... جملة الإيرادات الجارية (١) ...	٢١٤٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	(١) الاستخدامات الاستثمارية : باب ١ - الأجور ... باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...	(١) الاستخدامات الاستثمارية : باب ١ - الأجور ... باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية ...
١٦٣٠٠٠٠٠	١٠٩٣٠٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية (ب) : باب ٣ - إيرادات وأسماية متنوعة باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) إجمالي الإيرادات ...	جملة الإيرادات الجارية (ب) : باب ٣ - إيرادات وأسماية متنوعة باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) إجمالي الإيرادات ...	١٤١٦٠٠٠	٨٢٣٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية (١) ... جملة الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية ... باب ٤ - التحويلات الرأسمالية جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) إجمالي الاستخدامات ...	جملة الاستخدامات الجارية (١) ... جملة الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية ... باب ٤ - التحويلات الرأسمالية جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) إجمالي الاستخدامات ...
١٦٣٠٠٠٠٠	١٠٩٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٦٣٠٠٠٠	١٠٩٣٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	-	-
١٦٦٠٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	١٦٦٠٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠	١١١٣٠٠٠٠